联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

A

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

بناء القدرة على الصمود من أجل ضمان الأمن الغذائي والتغذية

موجز

تؤثر الصدمات والضغوط المتعددة بشكل كبير على النظم الزراعية الغذائية وسبل العيش ذات الصلة بها. ويتضح هذا التأثير في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث تؤدي الضغوط طويلة الأجل – مثل ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وتغير المناخ، وتدهور الأراضي وزيادة النمو السكاني – إلى تفاقم الصدمات المتعددة والمتداخلة. وقد أدت النزاعات والكوارث المتصلة بالمناخ والكوارث البيولوجية (من قبيل الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وجائحة كوفيد-19) والصدمات الاقتصادية إلى تفاقم المستويات المرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية – بما في ذلك المجاعة– بالأخص في المنطقة.

وتشير الأدلة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة لن يكون ممكنًا بدون إنشاء نظم زراعية وغذائية شاملة وقادرة على التصدي وعلى معالجة الهشاشة الهيكلية والضغوط طويلة الأجل فضلًا عن الصدمات المتعددة والمتضاربة. وإن ذلك يتطلب اتباع نهج نظامي في بناء قدرات وموارد النظم والمؤسسات والأفراد للوقاية من الصدمات والضغوط والأزمات المتعددة والمتضاربة في كثير من الأحيان، واستباقها واستيعابها والتكيّف معها والتحوّل في مواجهتها.

وتحلل هذه الوثيقة بعض الصدمات الرئيسية التي تؤثر على النظم الزراعية والغذائية في المنطقة وتأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية وسبل عيش الجهات الفاعلة ذات الصلة، ولاسيما الأكثر ضعفًا. وتقترح الوثيقة اعتماد نهج شامل لإدارة المخاطر لتعزيز مجموعة من خمس قدرات للتصدي (وقائية، واستباقية، واستيعابية، وتكيفية، وتحويلية). كما تقدم الوثيقة خمسة مجالات عمل استراتيجية تهدف إلى: (أ) فهم المخاطر المتعددة؛ (ب) وتعزيز إدارة مخاطر الكوارث

والأزمات؛ (ج) وتقليل المخاطر ومواطن الضعف؛ (د) وتعزيز نهج الصحة الواحدة بغرض مواجهة كافة التهديدات البيولوجية؛ (هـ) وتعزيز الإجراءات الاستباقية والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

وستعمل مجالات العمل الاستراتيجية هذه على تسريع التقدم نحو تحقيق تسعة مقاصد من أهداف التنمية المستدامة (1-3؛ 1-5؛ 2-1؛ 2-2؛ 2-3؛ 2-4؛ 13-1؛ 13-3؛ 16-1). كما ستوجّه عمل المنظمة في المنطقة خلال الفترة 2022-2025 وما بعدها. وتصيغ الوثيقة مجموعتين من التوصيات لفائدة بلدان المنطقة ومنظمة الأغذية والزراعة.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى مناشدة الأعضاء القيام بما يلي:

(أ) اعتماد نهج شامل متعدد المخاطر لإدارة مخاطر النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك من خلال:

- إنشاء/تعزيز نظام متعدد المخاطر يشمل مختلف الوزارات والهيئات المشاركة في قطاعي الزراعة والأغذية؛
- صياغة سياسات واستراتيجيات وخطط فعالة وشاملة وقائمة على الأدلة (تراعي بما في ذلك المنظور الجنساني والشباب والفئات الأكثر ضعفًا) ومستنيرة للتعامل مع المخاطر؛
- إنشاء/تعزيز نظم الإنذار المبكر المواضيعية والمتعددة المخاطر القابلة للتنفيذ؛
- توسيع نطاق تغطية وفعالية نظم الحماية الاجتماعية وكذلك نظم التأمين على المحاصيل والثروة الحيوانية، بما يضمن استجابتها للصدمات ومراعاتها لنوع الجنس والعمر والتغذية والمخاطر.

(ب) واعتماد نهج "الصحة الواحدة" لإدارة الأخطار والمخاطر البيولوجية على نحو فعال داخل القطاعات التي تنطوي على الإنسان والحيوان والنبات وفي ما بينها؛

(ج) وتعزيز التعاون الإقليمي للتصدي للآفات والأمراض العابرة للحدود، مع التركيز بشكل خاص على الجراد الصحراوي، بما في ذلك من خلال إنشاء صناديق استئمانية إقليمية؛

(د) وتخصيص موارد كافية للإدارة الشاملة للمخاطر في النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك للإجراءات المقترحة في هذه الوثيقة؛

(هـ) وزيادة الاستثمار في العلوم والبحوث التي تستهدف تطوير ابتكارات (تكنولوجية ومؤسسية واجتماعية ومالية وسياساتية) ونشرها واعتمادها لتعزيز القدرة على الصمود.

إنّ المؤتمر الإقليمي مدعو إلى مناشدة منظمة الأغذية والزراعة القيام بما يلي:

(أ) إنتاج أدلة لتوجيه الإدارة الشاملة للمخاطر المتعددة؛

(ب) وتجريب وتعزيز النهج والممارسات المبتكرة للإدارة الفعالة للمخاطر المتعددة، بما فيها تلك المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والممارسات الجيدة للزراعة الذكية مناخيًا داخل المزارع وخارجها بما في ذلك نظم الإنذار المبكر والإجراءات الاستباقية، والبرامج المراعية للنزاعات –المستجيبة لقضايا السلم، والمستجيبة للصدمات، والمراعية لنوع الجنس والعمر، والتغذية والحماية الاجتماعية والمخاطر، وكذلك التأمين على المحاصيل والثروة الحيوانية؛

(ج) ودعم بلدان المنطقة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط وبرامج "الصحة الواحدة" وفي مكافحة الآفات والأمراض العابرة للحدود؛

(د) وبناء قدرات بلدان المنطقة في نهج شاملة لإدارة المخاطر وتعزيز المرونة؛

(هـ) وزيادة جهود تعبئة الموارد لدعم برامج عالية الجودة في ما يتعلق ببناء القدرة على الصمود.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@fao.org

مقدمة

1- إن منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مهددة بصدمات وضغوط خطيرة ومعقدة ومتداخلة ومتنوعة الأسباب، مما يلحق ضررًا شديدًا بالأمن الغذائي والتغذية لملايين من الأشخاص. وتعد النزاعات والظواهر المناخية المتطرفة (ولا سيما الجفاف والفيضانات الخاطفة المحلية) والمخاطر البيئية (وخاصة العواصف الرملية والترابية) والآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (بما في ذلك الأمراض الحيوانية المنشأ) والصدمات الاقتصادية (بما في ذلك تقلب الأسعار)، من بين أهم الصدمات التي تسبب مخاطر ومواطن ضعف عبر النظم الزراعية والغذائية. وعلاوة على ذلك، فإن تغير المناخ وعدم الاستقرار السياسي والضغوط الديموغرافية وتدهور الموارد الطبيعية والاعتماد الشديد على الواردات الغذائية تشكل ضغوطًا خطيرة طويلة الأجل تزيد من تفاقم المخاطر ومواطن الضعف وتضعف القدرات الحالية. وتعد جائحة كوفيد-19 هي الأحدث في سلسلة من الصدمات التي تزيد من نقاط الضعف، لاسيما في البلدان التي تعاني بالفعل من أزمات متعددة ومتزامنة.

2- وإن تأثير الصدمات والضغوط المذكورة أعلاه على انعدام الأمن الغذائي المزمن والحاد خطير للغاية. وفي عام 2020، كانت سبعة[1] من بلدان المنطقة من أصل 55 بلدًا وإقليمًا تعاني من أزمات الغذاء في العالم. وقد تصدرت أفغانستان والجمهورية العربية السورية والسودان واليمن[2] قائمة أكبر عشر أزمات غذائية، صُنّف فيها 48.6 ملايين شخص (أكثر من 31 في المائة) من 155 مليون شخص على أنهم يعيشون في أزمة أو ما هو أسوأ من ذلك (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق).[3] وتضم منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أيضًا أكثر من ربع الأشخاص النازحين داخليًا بسبب النزاعات والعنف على مستوى العالم.

3- وقد ارتفع عدد المتضررين من الجوع في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بين عامي 2015-2017، إذ تشير تقديرات عام 2019 إلى أنه قبل جائحة كوفيد-19، كان 51.4 ملايين شخص (12.2 في المائة من السكان) يعانون من الجوع، وهي زيادة قدرها 1.1 مليون شخص مقارنة بما سبق. كما شهدت أعداد الأشخاص المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد اتجاهًا تصاعديًا، وتشير التقديرات إلى أن حوالي 137 مليون شخص لم يكن لديهم إمكانية الوصول المنتظم إلى طعام كافٍ ومغذٍ في عام 2019. ولا تسلك المنطقة المسار الصحيح نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع إذ إن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع سيتجاوز 75 مليون بحلول عام 2030، في حال استمرت الاتجاهات المسجلة مؤخرًا.[4]

---

[1] أفغانستان والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال واليمن وباكستان وفلسطين.

[2] اليمن (13.5 ملايين شخص أي ما يعادل حوالي 40 في المائة من إجمالي السكان؛ وهو البلد الثاني بعد الكونغو)، وأفغانستان (13.2 مليون شخص أي ما يعادل 42 في المائة من إجمالي السكان) والجمهورية العربية السورية (12.4 ملايين شخص أي ما يعادل 60 في المائة من إجمالي السكان) والسودان (9.6 ملايين شخص).

[3] التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية لعام 2021، الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي.

[4] نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: تعزيز مرونة النظم الغذائية في الدول العربية، 2020، منظمة الأغذية والزراعة.

4- وتشرح هذه الوثيقة أن تعزيز مرونة النظم الزراعية والغذائية في المنطقة لن يسهم فقط في معالجة استمرار انعدام الأمن الغذائي المزمن والحاد والتعافي من آثار جائحة كوفيد-19، بل سيسرّع أيضًا التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (لا سيما الأهداف 1 و2 و13 و16) وتعزيز الاستدامة. وتقترح الوثيقة بعض الخيارات الاستراتيجية للإدارة الفعالة للمخاطر، والتي من شأنها أن تعزز قدرات المرونة الخمس المترابطة، وهي القدرة الاستباقية والوقائية والاستيعابية والتكيفية والتحويلية التي تتماشى مع توجيهات الأمم المتحدة المشتركة بشأن القدرة على الصمود. وستشكل هذه الخيارات الأولويات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة من 2022 إلى 2025 وما بعدها.

أوّلًا – حالة واتجاهات الصدمات والضغوط في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

5- تُعزى الهشاشة الهيكلية لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى حد كبير إلى الضغوط طويلة الأجل المنتشرة والمزمنة والنظم الإيكولوجية الطبيعية الهشة. وتعدّ المنطقة أشد المناطق فقرًا في العالم من حيث موارد الأراضي الزراعية والمياه، إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية للفرد 0.3 هكتار ويبلغ نصيب الفرد من المياه المتوافرة 10 في المائة من المتوسط العالمي. وتعتبر خصوبة التربة في المنطقة منخفضة بشكل طبيعي، إذ صُنّفت 17 في المائة فقط على أنها أراضٍ عالية الإنتاجية. ويشمل التأثير متعدد الأبعاد للنمو السكاني المرتفع في المنطقة، جزئيًا، الانخفاض الهائل بنسبة 63 في المائة في نصيب الفرد من الأراضي الزراعية خلال الفترة ما بين 1961 و2018 (من 0.442 إلى 0.163 هكتار/للفرد).[5] وفي الغالب، يسود في المنطقة مناخ جاف إلى شبه جاف مع درجات حرارة عالية وهطول منخفض، مما يجعلها عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ ولمجموعة من الظواهر المناخية المتطرفة والظواهر البطيئة الحدوث.

6- وتتميز المنطقة بوقوع صدمات متعددة ومعقدة ومتداخلة وذات أسباب مختلفة. وقد تفاقمت هذه الصدمات بفعل الضغوط طويلة الأجل وضعف القدرة على الصمود،[6] وهي تؤثر بشدة على النظم الزراعية والغذائية في المنطقة وعلى الجهات الفاعلة ذات الصلة، خاصة الفقراء في المناطق الريفية وسبل عيشهم القائمة على الزراعة [7] والتي تعتمد بشكل كبير على المناخ والبيئة الطبيعية. وبين عامي 2008 و2018، امتصت القطاعات الزراعية، بما في ذلك المحاصيل والمواشي والحراجة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، 26 في المائة من الأثر الإجمالي الناجم عن الكوارث المتوسطة والكبيرة التي شهدتها البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل.[8] وتشمل أكبر الصدمات التي تشهدها المنطقة النزاعات والكوارث المتصلة بالمناخ والكوارث البيولوجية (تفشي الآفات والأمراض) والصدمات الاقتصادية.

[5] قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة، 2021.

[6] القدرة على التصدي: تعتبر النظم والمؤسسات والأفراد قادرة على التصدي في حال كانت لديها مجموعة من القدرات والموارد المتميزة التي تعتبر بالغة الأهمية للتعامل مع الظواهر والصدمات المعاكسة أو التصدي لها أو الارتداد عنها وهي: (أ) القدرة الاستباقية؛ (ب) والقدرة الوقائية؛ (ج) والقدرة الاستيعابية؛ (د) والقدرة على التكيّف. والقدرة على إجراء تعديلات أو تسويات أو تغييرات إضافية/تدريجية على خصائص النظم؛ (هـ) والقدرة التحويلية.

[7] يعيش حوالي 43 في المائة من سكان المنطقة في المناطق الريفية، التي تضم 70 في المائة من الفقراء الذين يعتمدون إلى حد كبير على الزراعة.

[8] آثار الكوارث والأزمات على الزراعة والأمن الغذائي، 2021، منظمة الأغذية والزراعة.

7- وبصرف النظر عن الوفيات والمراضة المباشرة التي تنجم عن الحروب، فإن للنزاعات عواقب وخيمة طويلة الأمد تعيق تحقيق التنمية المستدامة بشكل كامل. وفي المتوسط، تكلف النزاعات بلدًا ما خسارة تراكمية قدرها 15 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقلل من متوسط العمر المتوقع بحوالي عام، وتزيد من معدلات وفيات الرضع بنسبة 10 في المائة، ونقص التغذية بنسبة 3.3 في المائة.[9] وعلى مدى عقد من الزمن، ظلت النزاعات هي المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في المنطقة. وفي عام 2020، شكّلت النزاعات 78 في المائة من 56.9 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدات عاجلة في المنطقة، ودفعت 77 في المائة من 49.9 ملايين شخص إلى مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2019.[10]

8- ويتزايد تواتر وشدة الظواهر المناخية وظواهر الطقس المتطرفة على مستوى العالم وفي المنطقة. وللكوارث التي يسببها المناخ وظواهر الطقس المتطرفة تأثير كبير على النظم الزراعية الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. وبما أن القطاع الزراعي يعتمد على الطقس والمناخ والموارد الطبيعية، فإنه معرض بشكل خاص للأخطار الطبيعية والكوارث المرتبطة بالمناخ. وأقر تحليل المساهمات الأولى المحددة وطنيًا بموجب اتفاقية باريس التي قدمتها بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا[11] بأن الأخطار الطبيعية هي العامل الرئيسي للمخاطر والتعرض لها في المنطقة (في 50 في المائة من البلدان). وسلّط أكثر من 75 في المائة من البلدان الضوء على مخاطر متعددة، في حين ركّزت أقلية على الظواهر المتطرفة الفردية. وشملت المخاطر الفيضانات (70 في المائة من البلدان)، والجفاف (65 في المائة) والعواصف الرملية والترابية (53 في المائة). وكشف تحليل أجرته منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا أن حالات الجفاف والفيضانات الخاطفة هي أكبر المخاطر التي تؤثر على النظم الزراعية والغذائية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، خاصة بالنسبة للنظم التي تعتمد على الزراعة البعلية، والتي تساهم في حوالي 70 في المائة من إنتاج المنطقة.[12] وتشمل الضغوط طويلة الأمد ندرة المياه وظواهر الطقس المتطرفة التي ساهمت إلى حد كبير في تدهور للأراضي بشكل سريع، وفي خسارة للغابات تقدر بنحو 2.8 ملايين هكتار خلال الفترة 1990–2020[13]، وفي تدهور المراعي المقدر بنحو 107 104 كيلومترات مربعة في البلدان العربية.[14]

[9] Gates, Scott & Hegre, Håvard & Nygård, Håvard & Strand, Håvard. (2012). Consequences of Armed Conflict. World Development. 40. 1713-1722; World Bank. 2011. World Development Report 2011 : Conflict, Security, and Development. World Bank. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/4389

[10] التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية لعام 2021، الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي.

[11] تحليل إقليمي للمساهمات المحددة وطنيًا في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: الفجوات والفرص في قطاعي الزراعة واستخدام الأراضي، منظمة الأغذية والزراعة، 2021 (تقرير غير منشور).

[12] حالة التخفيف من مخاطر الكوارث في القطاع الزراعي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، المبادرة الإقليمية للمنظمة بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية، منظمة الأغذية والزراعة، 2021 (قيد النشر).

[13] منظمة الأغذية والزراعة، 2021. Near East and North Africa Regional Forest Resource Assessment 2020 – Extent, changes and trends. القاهرة. https://doi.org/10.4060/cb7174en

[14] Darfoui, E.، 2018، التقرير العربي الأول الموحد بشأن حياد تدهور الأراضي (باللغة العربية). المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان. ملاحظة: تستند المعلومات الواردة في التقرير إلى مصادر مختلفة. وفي معظم الحالات، يشير إلى الإقليم الذي تحدده منظمة الأغذية والزراعة على أنه "الشرق الأدنى وشمال أفريقيا". بينما تشير مصادر أخرى إلى "المنطقة العربية" التي تشمل جميع بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا + الصومال وجيبوتي وجزر القمر. وفي النص، تتم الإشارة بصورة منهجية إلى مجموعة البلدان التي تشير إليها المعلومات.

9- وتعد الآفات والأمراض (الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المنشأ والنباتات – بما في ذلك الغابات والمراعي والآفات والأمراض) من التهديدات البيولوجية الرئيسية للنظم الزراعية والغذائية، والتي تفاقمت في العقود الماضية بسبب الأنشطة التجارية، والحركة المتزايدة للأشخاص، والنباتات والحيوانات، وتغير المناخ. وإلى جانب تغير المناخ، تعد النزاعات عاملًا رئيسيًا آخر في زيادة مخاطر الآفات والأمراض العابرة للحدود في المنطقة.

10- وتتسبب الآفات والأمراض النباتية في خسائر إنتاج تقدر بنحو 40 في المائة من المحاصيل الغذائية على مستوى العالم وخسائر تجارية في المنتجات الزراعية تزيد قيمتها عن 220 مليار دولار أمريكي سنويًا.[15] فعلى سبيل المثال، يمكن للجراد الصحراوي *(Schistocerca gregaria)* أن يدمر المحاصيل والأشجار والمراعي، ويدمر الغذاء والغطاء النباتي ويهدد سبل عيش المجتمعات على طول مساره. ويمكن لسرب واحد من الجراد الصغير الذي تبلغ مساحته كيلومتر مربع واحد أن يستهلك نفس كمية الغذاء التي يستهلكها حوالي 000 35 شخص في اليوم الواحد. ويؤثر انتشار الجراد الصحراوي المستمر في منطقة القرن الأفريقي الكبرى وشبه الجزيرة العربية وجنوب غرب آسيا على 16 بلدًا في منطقة الشرق الأدنى.[16] وإلى جانب الجراد الصحراوي، فإن أخطر الآفات الحشرية النباتية العابرة للحدود في المنطقة هي دودة الحشد الخريفية*(Spodoptera frugiperda)* وسوسة النخيل الحمراء *(Rhynchophorus ferrugineus)* وذباب الفاكهة، بينما تعتبر بكتيريا *Xylella fastidiosa* من بين أكثر الأمراض النباتية تأثيرًا في المنطقة. والأعشاب الغازية – مثل الياقوت المائي العائم *(Eichhornia crassipes)* والأيلنط الباسق *(Ailanthus altissima)* – تسبب أيضًا أضرارًا جسيمة للمراعي المتدهورة بالفعل في المنطقة.

11- وتسبب الأمراض الحيوانية العابرة للحدود إلى خسارة مباشرة في الحيوانات وإلى انخفاض كبير في إنتاجية الحيوانات يقدّر بنحو 20 في المائة، مما يؤثر على تجارة الثروة الحيوانية ومنتجاتها ويهدد الأصول الإنتاجية الأساسية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويتجاوز تأثير الأمراض الحيوانية المنشأ[17] نطاق صحة الحيوانات وإنتاجيتها ليؤثر كذلك على صحة الإنسان وحياته. وتشمل أخطر الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقة مرض الحمى القلاعية وطاعون المجترات الصغيرة، بينما تشمل أهم الأمراض الحيوانية المنشأ الحمى المتموجة وحمى الوادي المتصدع وفيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية وحمى الكريمين الكونغو النزفية والسل البقري.

12- وتسببت الصدمات الاقتصادية في عيش 9.8 ملايين شخص من المنطقة في مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2020، وهو ما يمثل 17 في المائة من إجمالي الأشخاص الذين يعيشون في أزمة أو ما هو أسوأ من ذلك (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق). وهذه زيادة كبيرة مقارنة بعدد 5.9 ملايين شخص كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بسبب الصدمات الاقتصادية في المنطقة في عام 2019،

[15] http://www.fao.org/news/story/ar/item/1118322/icode/

[16] الأردن والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبحرين والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وجمهورية مصر العربية واليمن.

[17] المرض الحيواني المنشأ هو مرض معد يسببه عامل ممرض قفز من حيوان (عادة من الفقاريات) إلى الإنسان. وعادة، ينقل الإنسان المصاب الأول العامل المعدي إلى إنسان آخر على الأقل، والذي بدوره يصيب الآخرين.

ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى الأثر الاقتصـــادي جرّاء جائحة كوفيد-19.[18] وتعاني بعض بلدان المنطقة، من قبيل لبنان والسودان، من صدمات اقتصادية كبيرة أسبابها متنوعة.

ثانيًا – آثار جائحة كوفيد-19

13- تتبع جائحة كوفيد-19 صدمات شديدة أخرى وتسببت في أسوأ أزمة اقتصادية عالمية منذ الحرب العالمية الثانية. فلم يتمكن عشرات الملايين من الأشخاص الضعفاء من الحصول على غذاء كافٍ ومغذٍ لأنهم عانوا من خسائر فادحة في الوظائف والدخل، واقترن ذلك في كثير من الأحيان بارتفاع أسعار المواد الغذائية. لذلك، في عام 2020، اعتُبرت الصدمات الاقتصـادية- بما في ذلك تلك الناجمة عن جائحة كوفيد-19- أنها الدافع الرئيسـي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في 17 من البلدان التي تأثرت بالأزمات الغذائية المحددة على المســتوى العالمي والبالغ عددها 55 بلدًا، وهو ما يفوق، أو يعادل، 40 مليون شــخص يعيشــون في أزمة أو ما هو أســوأ من ذلك (المرحلة 3 أو ما فوقها من التصــنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق)، مقارنة بثماني بلدان في عام 2019 مع حوالي 24 مليون شخص يعيشون في أزمة.[19]

14- وفي بداية الجائحة، صبت معظم بلدان المنطقة تركيزها على قطاعي الزراعة والأغذية، مما ساهم في حماية سلاسل القيمة الزراعية والغذائية المحلية. ومع ذلك، كان التأثير كبيرًا على العاملين المعرضــين للخطر والقطاع غير الرسمي في جميع سـلاسـل القيمة هذه. وأدى التأثير الأوسع للجائحة على القطاع الاقتصـادي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية الأسـاسـية والمدخلات الأسـاسـية للإنتاج الزراعي. وعلى مسـتوى الأسـر المعيشـية، أدى ذلك إلى انخفاض اسـتهلاك الغذاء، وبيع الحيوانات والأصول الزراعية المنتجة، وتزايد الديون، ومحدودية فرص الإنتاج وتوليد الدخل. وإلى حد كبير، بسبب التدابير التي اتُخذت لإيقاف انتقال عدوى الفيروس، بلغ عدد الأشــخاص الذين عانوا من مســتويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بشكل أساسي بسبب الصدمات الاقتصادية في المنطقة في عام 2020 ما يعادل 9.8 ملايين شخص مقارنة بعام 2019 إذ بلغ عددهم 5.9 ملايين شخص.[20] وفي نهاية عام 2020، أبلغ 12 في المائة من اللاجئين السوريين في لبنان و19 في المائة من اللبنانيين عن خسائر في مصادر دخلهم الرئيسية، بسبب التأثير المشترك للأزمة المالية والقيود المفروضة المتصـلة بجائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، وصـلت نسـبة اللاجئين السـوريين الذين يعيشـون في فقر مدقع في نهاية عام 2020 إلى 89 في المائة، مقابل نسبة 55 في المائة التي سُجلت في العام الفائت.[21]

[18] التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية، الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي، 2021.

[19] التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية، 2021.

[20] التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية، 2021.

[21] بؤر الجوع في الفترة من مارس/آذار إلى يوليو/تموز، منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، 2021.

15- وجائحة كوفيد-19 المستمرة تشكّل تهديدًا آخر. فقد أثارت الدراسات التي أجرتها المنظمة العالمية لصحة الحيوان،[22] مخاوف بشأن الدور المحتمل الذي قد تؤديه الماشية والحيوانات الأليفة المرافقة في تضخيم الفيروس وانتشاره. وتعتبر الإبل من الحيوانات والأصول المهمة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومع ذلك، تعتبر الإبل أيضًا مستودعًا رئيسيًا ومضيفًا ومصدرًا حيوانيًا معروفًا لانتقال الفيروس المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية إلى البشر. والفيروس الذي يسبب هذه المتلازمة وفيروس SARS-CoV-2 (الذي يسبب كوفيد-19) كلاهما من فيروسات كورونا. ويمكن للعدوى المشتركة لهذه الفيروسات في الإبل أو الخلايا البشرية أن تسهل إعادة التركيب الجيني لجينوماتها الفيروسية، مما يؤدي إلى ظهور متحورات لفيروس كورونا تنطوي على خصائص معدية أو فوعة غير معروفة.

ثالثًا – فرص التغيير المتاحة

16- إنّ التحديات التي تفرضها الصدمات والضغوط المتعددة على النظم الزراعية والغذائية في المنطقة عديدة، كما هو مبين في الأقسام السابقة. ومن ناحية أخرى، هناك أيضًا بعض الفرص المتاحة في ظل ذلك:

(أ) على رغم ما خلّفته جائحة كوفيد-19 من آثار مدمّرة على جميع جوانب الحياة وسبل العيش، فإنها قد جلبت بصيص أمل. وقد أبرزت ضعف العالم المشترك أمام الصدمات العالمية من قبل الجوائح وتغير المناخ، وأعادت التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات مشتركة، وأظهرت المرونة النسبية لقطاعي الزراعة والغذاء وأهميتهما الاستراتيجية في التعافي الأخضر، وحفز الابتكار لمواجهة عددًا من التحديات المترابطة في المستقبل؛

(ب) لقد أُحرز بعض التقدم في حلّ بعض النزاعات الرئيسية وحالات عدم الاستقرار في المنطقة؛

(ج) من شأن الابتكارات سريعة النمو أن تعزز العمل على بناء القدرة على الصمود من خلال وسائل مختلفة بما في ذلك تكنولوجيات رصد المخاطر المتعددة ونظم الإنذار المبكر؛

(د) سيوفر الإصدار القادم لتوجيهات الأمم المتحدة المشتركة بشأن المساعدة في بناء مجتمعات قادرة على الصمود سردًا مشتركًا إلى جانب المبادئ والنهج المشتركة على مستوى المنظومة لبناء القدرة على الصمود والتي من شأنها تعزيز أوجه التآزر والتكامل بين وكالات الأمم المتحدة، من أجل دعم البلدان والمجتمعات على اتخاذ مسارات شاملة ومرنة ومستدامة؛

(هـ) قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 ونتائجها، لا سيما تلك المتعلقة بمسار العمل رقم 5 "بناء القدرة على الصمود أمام أوجه الضعف والصدمات والضغوط".

[22] Lam, S.D., Bordin, N., Waman, V.P. *et al*. SARS-CoV-2 spike protein predicted to form complexes with host receptor protein orthologues from a broad range of mammals. Sci Rep 10, 16471 (2020) https://doi.org/10.1038/s41598-020-71936-5; Banerjee, A. *et al*., Journal of General Virology 2020; 101:1251–1260. https://doi.org/10.1099/jgv.0.001491

رابعًا – مجالات العمل الاستراتيجية لإدارة المخاطر المتعددة

المجموعات المستهدفة

17- تقترح هذه الوثيقة مجموعة من مجالات العمل لإدارة المخاطر لتوجيه أولويات منظمة الأغذية والزراعة وبلدان المنطقة. وفي ما يلي ترد الفئات التي تستهدفها هذه التدخلات:

(أ) النظم الزراعية والغذائية، وخاصة تلك الأكثر عرضة للصدمات والضغوط المتعددة، مثل تلك التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة البعلية، والرعي الزراعي، والرعي؛

(ب) أفراد المجتمعات المحلية، خاصة صغار المنتجين والمزارعين الأسريين، الذين تعتمد سبل عيشهم على الغذاء والزراعة (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والحراجة) والموارد الطبيعية المتجددة الأخرى وقطاعات الغذاء ذات الصلة على طول سلاسل القيمة. وسينصب التركيز، ضمن هذه المجموعة، بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفًا والمعرضة لخطر للظواهر المتعددة، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون داخليًا واللاجئون والمجتمعات المضيفة لهم؛

(ج) المجتمعات الهامشية والتقليدية ومجتمعات الشعوب الأصلية التي تعتمد سبل عيشها على الزراعة والأغذية والمعرضة للصدمات والضغوط المتعددة؛

(د) المؤسسات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية ذات الصلة وأصحاب المصلحة المشاركين في النظم الزراعية والغذائية.

المبادئ التوجيهية

18- عند تحديد خيارات إدارة المخاطر، تم إعطاء الأولوية للاستجابات ذات الإمكانات العالية من أجل:

(أ) الاستجابة للاحتياجات والأولويات المحددة لشعوب وبلدان المنطقة؛

(ب) المساهمة في التعافي الشامل والأخضر والمرن والمستدام من جائحة كوفيد-19 وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في المنطقة (الأهداف 1 و2 و13 و16 بشكل أساسي)؛

(ج) إحداث تأثير إيجابي كبير على كثير من الأشخاص على طول سلسلة القيمة الغذائية وعلى نطاق واسع؛

(د) المساهمة في تحقيق الشمولية والمرونة والاستدامة للنظم الزراعية والغذائية مع الإشارة إلى أن النظام الزراعي والغذائي المستدام هو نظام يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع، مع الحفاظ على سبل عيش الجهات الفاعلة في النظام الزراعي والغذائي، دون المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لضمان الأمن الغذائي والتغذية لأجيال المستقبل. ويجب أن يكون النظام مستدامًا اقتصاديًا (أي مربحًا ومنصفًا) واجتماعيًا (له فوائد على المجتمع) وبيئيًا (له تأثير إيجابي أو محايد على البيئة الطبيعية).[23] وإن تعزيز النظم

[23] حالة الأغذية والزراعة، 2021، منظمة الأغذية والزراعة.

الزراعية الغذائية أمر بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات على الأمدين القصير والمتوسط، ولكن أيضًا لضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبالتالي المساهمة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة؛[24]

(هـ) والمساهمة في الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022 –2031 من خلال تقديم مساهمات كبيرة في "الفضائل الأربع" (إنتاج أفضل؛ وتغذية أفضل؛ وبيئة أفضل؛ وحياة أفضل) ومجالات الأولوية البرامجية العشرين وخطة المنظمة الإقليمية للتعافي من جائحة كوفيد–19 في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

مجالات العمل الاستراتيجية

مجال العمل الاستراتيجي 1: فهم المخاطر المتعددة

19- تؤثر مختلف الصدمات والضغوط على مختلف النظم الزراعية والغذائية تأثيرًا مختلفًا حسب موقعها وأنواع سبل العيش وخصائص الفئات الضعيفة والجنس والعمر. وتعد المعلومات الموثوقة وعمليات التقييم الشاملة للمخاطر المتعددة من المتطلبات الأساسية للإدارة الشاملة للمخاطر المتعددة داخل النظم الزراعية الغذائية وفي ما بينها، من خلال توفير رصد المخاطر وكذلك الإنذار المبكر المرتبط بالإجراءات الاستباقية أو المبكرة، ومن خلال توجيه السياسات وأنشطة الدعوة والبرامج القائمة على المخاطر. وكشف تحليل قامت به المنظمة مؤخرًا بشأن حالة الحد من مخاطر الكوارث في الزراعة في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن: (أ) حوالي نصف البلدان لديها شكل من أشكال نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة، ومع ذلك، فإن غالبية هذه النظم لا تعمل بشكل فعال؛ (ب) ولا تملك غالبية البلدان المتأثرة بالنزاعات (مثل ليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن) أي نظام إنذار مبكر بالأخطار المتعددة، (ج) ولا يوجد سوى عدد قليل من البلدان التي لديها نظمٌ تتيح التحليل المنظم لحالة الأمن الغذائي (على سبيل المثال، التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)؛ (د) وهناك فجوة شبه كاملة في نظم معلومات إدارة مخاطر الكوارث التي تشمل تقدير الأضرار والخسائر التي تسببها الكوارث في الزراعة.

20- وتشمل الإجراءات الرئيسية في إطار مجال العمل الاستراتيجي هذا ما يلي:

(أ) مساعدة البلدان على إنشاء وتنفيذ وإضفاء الطابع المؤسسي على نظم المعلومات الوظيفية بشأن المخاطر الزراعية المناخية والكوارث والأزمات، وإدارة البيانات الناتجة وتحليلها وتفسيرها وتعميمها ونشرها واستخدامها من أجل اتخاذ قرارات وإجراءات مستنيرة في ما يتعلق بالمخاطر؛

(ب) دعم البلدان وأصحاب المصلحة الإقليميين ذوي الصلة – بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتبادل المعارف، في إنشاء وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة الفردية/المواضيعية المرتبطة بالإجراءات الاستباقية والمبكرة (على سبيل المثال، نظم مراقبة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، ومراقبة الآفات والأمراض

[24] توجيهات الأمم المتحدة المشتركة بشأن بناء مجتمعات قادرة على الصمود، نيويورك، الأمم المتحدة (2020).

النباتية، ونظام الإنذار المبكر بحالات الجفاف، وما إلى ذلك) — ضمن المجال 3 من الفضيلة "إنتاج أفضل – صحة واحدة" والمجال 5 من الفضيلة "حياة أفضل — نظم زراعية غذائية قادرة على الصمود"؛

(ج) تعزيز ودعم القدرات على المستوى القطري من أجل التقييم الفوري للأضرار والخسائر، ونظام معلومات بشأن الأضرار والخسائر، وعمليات تقييم المخاطر المتعددة ومواطن الضعف، وعمليات قياس القدرة على الصمود، وعمليات تحليل المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنزاعات (المجال 4 من الفضيلة "حياة أفضل– حالات الطوارئ الزراعية والغذائية والمجال 5 – نظم زراعية غذائية قادرة على الصمود).

مجال العمل الاستراتيجي 2: تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والأزمات

21- تُعدّ السياسات والمؤسسات وآليات التنسيق القوية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها ضرورية من أجل حوكمة فعالة لمعالجة المخاطر المتعددة والمتضاربة في كثير من الأحيان والأزمات المتزامنة، داخل القطاعات والنظم وفي ما بينها. ولدى حوالي 79 في المائة من بلدان منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا استراتيجيات وطنية لإدارة مخاطر الكوارث، ومع ذلك فإن أغلبها أصبح قديم. وتختلف الفعالية المتصورة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل كبير بين البلدان (على مقياس من 1 إلى 6، حيث تعني 6 التنفيذ الممتاز، صنف الخبراء الرئيسيون التنفيذ عند حوالي 3). ولدى أكثر من 60 في المائة من البلدان استراتيجيات قطاعية لإدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك قطاعي الزراعة والأغذية، ولكن تنفيذها يُعتبر ضعيفًا. ولدى حوالي 64 في المائة من البلدان هياكل وآليات تنسيق لإدارة مخاطر الكوارث، لكن تنفيذها يُعتبر ضعيفًا إلى حد ما.

22- وفي ضوء الفجوات المذكورة أعلاه، فإن الإجراءات الرئيسية في إطار مجال العمل الاستراتيجي هذا كالآتي:

(أ) دعم البلدان، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والدعم الفني وتبادل المعارف، في وضع وتحديث السياسات والخطط واللوائح الوطنية والقطاعية للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها مع التركيز بشكل خاص على بناء نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود (المجال 5 من حياة أفضل– القدرة على الصمود)؛

(ب) تطوير القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية لتعميم اعتبارات المنظور الجنساني والعمر في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (المجال 5 من حياة أفضل– القدرة على الصمود)؛

(ج) المساهمة في دعم جدول الأعمال الإقليمي بشأن الصمود والتأثير عليه، بما في ذلك من خلال:

(1) المساهمة في التحالف حول القضايا الإقليمية التابع للأمم المتحدة والمعني بالأمن الغذائي وتغير المناخ والبيئة وكذلك الترابط القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛

(2) المساهمة في جهود جامعة الدول العربية من أجل القضاء على الجوع؛

(3) بناء القدرات ودعم الشبكات البرلمانية بشأن القضايا المتعلقة ببناء القدرة على الصمود أمام الصدمات والضغوط المتعددة؛

(4) المساهمة في الالتزام بقضايا الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في المنطقة جزء من عمليات السياسة العالمية مثل إطار سنداي، واتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، وأهداف التنمية المستدامة الشاملة وغير ذلك.

مجال العمل الاستراتيجي 3: الحد من المخاطر ومواطن الضعف

23- يُعدّ الاستثمار في الحد من المخاطر ومواطن الضعف ضروريًا لبناء نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود. وتعتبر تدابير الحد من مواطن الضعف على مستوى المزارع مهمة لتقليل التعرض للمخاطر وآثارها.[25] وتشمل هذه التدابير كلًا من الحد من مخاطر الكوارث وممارسات وتكنولوجيات الزراعة الذكية مناخيًا بما في ذلك التنويع المستدام ونظم الزراعة المتكاملة، والممارسات الزراعية الجيدة ونهج الزراعة الإيكولوجية وتقنيات الإدارة المستدامة للتربة والمياه، وما إلى ذلك.

24- وعلى المستوى المؤسسي، من شأن تنفيذ خطط تأمين زراعي جيدة التصميم أن يقلل من تأثير الكوارث والأزمات ويسهم في تحقيق منافع اقتصادية قيّمة كما تبين من تجارب عديدة، بما في ذلك في المنطقة. ومن شأن تنفيذ خطط الحماية الاجتماعية المراعية للمخاطر والتغذية والفوارق الجنسانية والعمر والمستجيبة للصدمات، أن يزيد من وصول الفئات الأكثر ضعفًا إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ وإلى الضروريات الأساسية، ويمكن أن يسهم في تعزيز تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وقابلية التأثر بها. وأظهر تحليل أجرته منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا أن حوالي 60 في المائة من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لديها نظم أو آليات حماية اجتماعية، والتحويلات النقدية والمعونة الغذائية هي الآليات المهيمنة.

25- وتشمل الإجراءات الرئيسية في إطار مجال العمل الاستراتيجي هذا ما يلي:

(أ) دعم البلدان لاعتماد أو توسيع نطاق مختلف تدخلات الحد من المخاطر ومواطن الضعف على مستوى المزارع والقطاع بأكمله، بما في ذلك على طول سلسلة القيمة الغذائية – بما في ذلك تلك المذكورة أعلاه (المجال 5 من من حياة أفضل– القدرة على الصمود)؛

(ب) دعم البلدان في تطوير وتعزيز (من حيث الاستهداف، واستخدام التكنولوجيات المبتكرة، وتوسيع نطاق التغطية، وما إلى ذلك) تدابير الحد من المخاطر ومواطن الضعف على المستوى المؤسسي بما في ذلك نظم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات والمخاطر، والمراعية للمسائل الجنسانية التغذوية؛ ونظم تحويل المخاطر مثل التأمين على المحاصيل والثروة الحيوانية (المجال 5 من من حياة أفضل– القدرة على الصمود)؛

(ج) دعم دمج تدابير الحد من التعرض للمخاطر المتعددة في برامج المنظمة، مع التركيز على برامج القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من النزاعات (المجال 5 من من حياة أفضل– القدرة على الصمود).

[25] صافي الفوائد الاقتصادية للممارسات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث على مستوى المزرعة أعلى بما يعادل 2.5 مرة من الممارسات المعتادة للمزارعين ومربي الماشية والصيادين – فوائد ممارسات الحد من مخاطر الكوارث في القطاع الزراعي على مستوى المزارع. منظمة الأغذية والزراعة، 2017.

مجال العمل الاستراتيجي 4: تعزيز نهج الصحة الواحدة لمواجهة التهديدات البيولوجية

26- نهج "الصحة الواحدة" هو نهج منسق وتعاوني ومتعدد التخصصات وشامل لعدة قطاعات لمعالجة المخاطر التي تنشأ عن التفاعل بين الحيوان والإنسان والنظام البيئي، بما في ذلك صحة الإنسان/ الحيوان/النبات، ومقاومة مضادات الميكروبات، وسلامة الأغذية والبيئة. ونهج "الصحة الواحدة" هو مفتاح الإدارة الفعالة للمخاطر البيولوجية والمخاطر التي تهدد السلاسل الغذائية. ويتطلب هذا النهج تعاونًا إقليميًا وطيدًا ومتعدد أصحاب المصلحة نظرًا للطبيعة العابرة للحدود للأمراض الحيوانية وحيوانية المنشأ والآفات والأمراض النباتية. ويؤدي كل من العلم والتكنولوجيا والابتكار أدوارًا مهمة في هذا النهج.

27- وتنطوي الإجراءات الرئيسية في إطار مجال العمل الاستراتيجي هذا على ما يلي:

(أ) مساعدة البلدان في وضع وتحديث استراتيجيات وخطط ومنصات الصحة الواحدة وفي وضع استراتيجيات إقليمية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين (المجال 3 من إنتاج أفضل – نهج "الصحة الواحدة")؛

(ب) دعم البلدان في تعزيز البحوث المتعلقة بالأمراض الحيوانية المنشأ المستجدة، وخاصة في ما يتعلق بفيروس كوفيد-19 ودور الحيوانات (المجال 3 من إنتاج أفضل – نهج "الصحة الواحدة")؛

(ج) دعم تنفيذ معايير الحجر الصحي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والآفات والأمراض النباتية (المجال 3 من إنتاج أفضل – نهج "الصحة الواحدة")؛

(د) دعم البلدان في وضع وتعزيز تدابير وبروتوكولات سلامة الأغذية؛

(هـ) دعم التعاون الإقليمي بشأن الآفات والأمراض العابرة للحدود، بما في ذلك من خلال ما يلي:

(1) دعم إنشاء منصة إقليمية في إطار "الصحة الواحدة" بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين (المجال 3 من إنتاج أفضل – نهج "الصحة الواحدة")؛

(2) دعم إنشاء لجنة إقليمية معنية بالإدارة المستدامة للآفات والأمراض النباتية العابرة للحدود (المجال 3 من إنتاج أفضل – نهج "الصحة الواحدة")؛

(3) الدعوة إلى إنشاء صناديق استئمانية إقليمية وتقديم الدعم لتعزيز الإدارة المستدامة للآفات والأمراض العابرة للحدود (المجال 3 من إنتاج أفضل – نهج "الصحة الواحدة").

مجال العمل الاستراتيجي 5: تعزيز الإجراءات الاستباقية والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها

28- في حين أن مسألة ردع الأزمات الغذائية التي يمكن تجنبها تمثل أولوية، فإنه لا ينبغي أن تنال من أهمية الإغاثة الإنسانية المستدامة والقادرة على الصمود على المديين المتوسط والطويل، وإن برامج التنمية وبناء السلام ليست عمليات متسلسلة، بل مطلوبة في وقت واحد وينبغي تنفيذها بطريقة متكاملة.

29- وفي ضوء ما ورد أعلاه، تشمل الإجراءات الرئيسية في إطار مجال العمل الاستراتيجي هذا ما يلي:

(أ) دعم البلدان في تعزيز التأهب لحالات الطوارئ من أجل الاستجابة الفعالة وقدرات الاستجابة بما في ذلك من خلال: (1) التخطيط الفعال لحالات الطوارئ، (2) وآليات توفير الإجراءات الاستباقية (المجال 4 من حياة أفضل- حالات الطوارئ والمجال 5 من حياة أفضل- القدرة على الصمود)؛

(ب) تعزيز جودة برامج الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك من خلال دعم وبناء القدرات من أجل:

(1) تطبيق مبادئ الترابط القائم بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛

(2) تعزيز البرمجة القائمة على الأدلة ونظم المعلومات المحسنة من خلال الاستخلاص المنظم والمتعمد للدروس والممارسات الجيدة وتبادلها (المجال 5 من حياة أفضل- القدرة على الصمود)؛

(3) ضمان المساءلة أمام السكان المتضررين؛

(4) دمج البعدين الجنساني والعمري في تخطيط السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها؛

(5) تعميم التغذية في الاستجابة لحالات الطوارئ.

(ج) ترسيخ بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل ضمن الأنشطة الإنسانية من أجل تحمّل الصدمات المستقبلية والحد من المخاطر في المستقبل وحماية المكاسب الإنمائية (المجال 4 من حياة أفضل- حالات الطوارئ) بما في ذلك دمج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في العمل الإنساني ودمج الحماية الاجتماعية والمناخية والبيئية في الإجراءات الإنسانية.

المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

30- تساهم مجالات العمل الاستراتيجية المذكورة أعلاه في تحقيق المقاصد التسعة التالية من أهداف التنمية المستدامة:

#	المقاصد
3-1	تنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.
5-1	بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرّضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزّات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.
1-2	القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030.
2-2	وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليًا بشأن التقزم والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.

2-3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.

2-4 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيًا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.

13-1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.

13-3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيّف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

16-1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.

رابعًا – العوامل المسرّعة والقضايا الشاملة

31- يحدد الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031 أربعة "عوامل مسرّعة" تهدف إلى التعجيل في إحراز التقدم وتعظيم أثر الجهود الرامية إلى مواجهة التحدي الذي تطرحه أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق *الفضائل الأربع*. والعوامل المسّرعة هي: (1) التكنولوجيا؛ (2) والابتكار؛ (3) والبيانات؛ (4) والعناصر المكمّلة (الحوكمة ورأس المال البشري والمؤسسات). وستعتمد مجالات العمل الاستراتيجية المقترحة أعلاه هذه العوامل المسرّعة بشكل كامل. وعلى سبيل المثال، ستُستخدم التكنولوجيا في نظم رصد المخاطر والتهديدات والإنذار المبكر بها (مجال العمل الاستراتيجي 1)؛ وفي تدابير الحد من المخاطر ومواطن الضعف (مجال العمل الاستراتيجي 3). وستُعتمد جميع أنواع الابتكارات ذات الصلة (على سبيل المثال، التكنولوجية – بما في ذلك الرقمية والاجتماعية والمؤسسية والسياساتية وغيرها) في جميع مجالات العمل الاستراتيجية. وستستفيد جميع المجالات الاستراتيجية من **بيانات** موثوقة، لا سيما لفهم المخاطر ومواطن الضعف (مجال العمل الاستراتيجي 1) ودعم السياسات القائمة على الأدلة (المجال 2 والمجال 4). وسيُسلّط الضوء على الحوكمة في جميع الإجراءات في إطار مجال العمل الاستراتيجي 2 (تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والأزمات). وستكون مسألة اعتماد بناء القدرات البشرية والمؤسسية ضمن الاستراتيجيات الرئيسية التي ستضعها كافة مجالات العمل الاستراتيجية.

32- ويقع مبدأ الشمولية في صميم مجالات العمل الاستراتيجية كافة. فمن خلال التركيز الشديد على المنظور الجنساني والشباب وكبار السن والفئات الأكثر ضعفًا – بما في ذلك الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين داخليًا واللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، تتوافق مجالات العمل الاستراتيجية المقترحة توافقًا تامًا مع الموضوعات الشاملة التي حددها الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة. وتؤثر الصدمات والضغوط والأزمات على النساء بشكل غير متناسب نظرًا لوصولهن المنخفض وغير المتكافئ إلى الأصول والموارد والخدمات والتكنولوجيات. وعلاوة على ذلك، فهي تؤدي إلى تفاقم نصيب المرأة غير المتكافئ من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتزيد من تعرضها للعنف. لذلك،

فقد حُددت مجالات العمل الاستراتيجية المقترحة من منظور يراعي المسائل الجنسانية. وإن إشراك الشباب هو استراتيجية أساسية خاصة للحد من المخاطر ومواطن الضعف (مجال العمل الاستراتيجي 3). ويشمل نهج الشمولية الفئات الأكثر عرضة للصدمات والضغوط المتعددة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والنازحون داخليًا واللاجئون والمجتمعات المضيفة لهم والشعوب الأصلية وما إلى ذلك.

33- ومن خلال الاستفادة من التكنولوجيات والبيانات والابتكارات والتركيز على الفئات الأكثر ضعفًا – بما في ذلك الأشد فقرًا والجوعى، ستستفيد مجالات العمل الاستراتيجية المقترحة من مبادرة "العمل يدًا بيد" في بلدان المنطقة وستساهم فيها.